



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك خلال الجلسة



آس الصالح على المنصة وبجانبه الشيخ محمد العبدالله وقياديو الحكومة

تكليف اللجنة التشريعية بتقصي الحقائق حول تضارب المصالح لمسؤولي المؤسسة العامة للتأمينات وسحب قانون المطبوعات والنشر لتعديله إقرار المداولة الأولى لقانون نظام قوة الشرطة

● خليل عبدالله: فيما يخص الوزير السابق ان يخترن عندما كان وزيرا، ونتوقع منكم أداء أفضل من هذا وعلى التامينات الاجتماعية في 2009 الكل سوا تراكف وانتمو سويتو راس. وموضوع بنك البحرين منذ 20 سنة ولماذا الى الآن الموضوع ينظر بالمحكمة، ولماذا الشعب الكويتي سار وراء حوار الوزير السابق ولماذا ممثلو الهيئة العامة للاستثمار هؤلاء يمارسون دورا غير طبيعي في حماية اموال الكويتيين، والانتقاع عندما ينهي 55 سنة في الخدمة يتم بعد ذلك خصم المبالغ من بعد مرور 55 سنة وبكل بساطة عندما مشاكل في الهيئة العامة للاستثمار. ● يعقوب الصانع: ديوان المحاسبة يؤكد ان هناك تجاوزات في المبالغ الدفترية في الاستثمارات، التامينات تحديدا يجب ان يكون بها امعان اكثر في الاستثمارات، التامينات تختلف عن الهيئة العامة للاستثمار لانها بها تعارض مصالح فمدير المؤسسة هو نفسه عضو مجلس ادارة في كل الشركات التي تستثمر بها الهيئة العامة للاستثمار. 867 مليون دينار القيمة الدفترية هي 986 اي بانخفاض 8 ابيقة من

هناك نص المادة 18 من قانون حماية الاموال العامة «كل من علم بوجود جريمة او علم بوقوعها ولم يبلغ النيابة او ديوان المحاسبة يعاقب بالحبس والغرامة وان لم يذهب الى النيابة للابلاغ فهو مجرم». السياسية ستتحمّل المسؤولية ويجب ان يكون هناك موقف من الحكومة اما الموقف فلتشعب الميزري او من قام بهذه الاخطاء. ● ناصر المري: اتشرف بان يكون معنا نخبة من رجال الكويت الذين عرف عنهم حب الوطن، والخلال بالمال العام و اي واحد يصرح تصريحيا بضرر بالمال العام يعتبر اخلاقا بالامن، وان كان لدى الوزير السابق ائلة ان يتقدم بها للنائب العام او ان تتخذ الحكومة اجراءاتها ضد من يحاول ان يسيء لسمعة الكويت ونزله الاخوان عما ذكر. والهيئة العامة للاستثمار تعتبر من اكثر الصناديق شفافية في العالم، ونشكرهم على الشفافية والاداء المميز ونسبة المخاطرة في الهيئة 9 وهذه نسبة مخاطرة قليلة اما بالنسبة لوزارة الاشغال فنقول لهم لتوكلوا على الله والكويت تنفق الدولة بجرم على المال العام. فيكم واعملوا من اجل الكويت وان اخطاتم فستحاسبكم وان احسنتم فستشكركم.



صفاء الهاشم تعطي منصة الرئاسة لأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية وحولها د. معصومة المبارك ود. رولا دشتي ومبارك النجادة وهاني حسين

ونمر باوضاع حرجة تكثر فيها الاشاعات وتقف الحكومة موقفا سلبيا من اتهامات وجهت لها فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على 3 سنوات كل موظف عام اذا افشى موظف معلومات ينبغي الحفاظ على سريتها، وجرائم أمن الدولة يعاقب بالحبس كل من اشاع بيانات ومعلومات مضللة. ● احمد المليفي: الوضع مؤسف

الوقت ثقافة سيئة بان الاصل ان كل مسؤول في الدولة غير وطني او حرامي او ذمته غير نزيهة وهذا امر يجب ان ينتهي وان تنتهي هذه الثقافة واسجل شكري لهذا الفريق. ● يعقوب الصانع: الحكومة لم ترد ايرادا وردا على شعب الموزيري، لكن كلام الاخوان ايضا غير مقنع عندما قالوا ان المؤسسات لا تقوم بالمعامرة، فهذا شيء مضحك ميك ولدينا مثال حي في التامينات التي تعرضت للنصب والاحتيال في 50 مليون دينار (البرنارد) واعادوا 30 فقط، و100 مليون دولار اخرى ولم يتم ارجاع سوى 16 مليون دولار (لا وايد يخافون ويحافظون) ولم يطولوا اي شيء الا 16 مليون دولار هذا الكلام يقوله ديوان المحاسبة.

موظفي التامينات، والنيابة لم تباشر التحقيق ونفاجا بان بعض الموظفين اعدوا للعمل. هناك فساد كثير في هيئة الاستثمار والتامينات، اقترح تكليف ديوان المحاسبة او من يراه المجلس او الحكومة التحقيق في موضوع شركة عالمية تبحث في دفاتر التامينات والمبالغ والموجودات وغيرها). ● سعدون حماد: لدينا شراكة مع شركة اسرائيلية 50/50٪ وهذه الشركة لم تدخل الميزانية فمن المسؤول عن هذه المبالغ فهناك عقد شراكة ببنا وبين اسرائيل، ووجد الموزيري ان الهيئة خسرت 603 ملايين في بنك البحرين الدولي فهل هذا الرقم صحيح ام لا؟ خسرت الهيئة 312 مليون في بنك الخليج الدولي فهل الرقم هذا صحيح ام لا؟ استثمرت الهيئة 300 مليون دولار من احدى الشركات فهل هذا صحيح ام لا؟ «التامين» خسرت 300 مليون دينار هل هذا صحيح ام لا؟ واستثمرت 750 مليون دينار هل هذا صحيح وما هو اسم البنك؟ استثمرت 114 مليون في احدى الشركات الخاصة واستثمرت 8 ملايين هل هذا صحيح ام لا نحن امام خيارين كلام الموزيري صحيح ام غير صحيح؟ مطار الكويت كانت تكلفته 235 مليون دينار صعدت الى 900 مليون دينار هل هذا صحيح ام لا؟

فهل ارقام شعيب الموزيري صحيحة ام لا؟ واذا كانت غير صحيحة فليأتوا بالارقام الصحيحة. ● مبارك النجادة: هناك مساران الاول ينصب على تفاصيل الارقام هل هي صحيحة ام لا وهناك مسار آخر وهو سؤال بان وزير في الحكومة المفترض في عملها هو التضامن فهل نحن بالكويت مازلنا نملك دولة بالمعنى الصحيح ام نحن امام اطلال دولة ينهار جزء منها يوما بعد يوم امام طريقة ادارة مجلس الوزراء كيف تدار الكويت ومن يديرها كيف يصل وزير الى اهم موقع تنفيذي بالدولة ويتعامل بهذا الاسلوب والحكومة بذلك يجب ان يتخذ فيها اجراء غير مسبوق، نحن خائفون من ضياع الدولة وكل اسرار الدولة التي يزود بها خصوم الحكومة والاسرة تخرج من قبل وزراء ومسؤولين بالدولة، فالارقام صحيحة ام لا، نحن في وضع شديد كالمرض الذي دخل غرفة الانعاش وخرج منها. سبب قرارات صاحب السمو الامير الاخيرة والحكومة لم يكن لها دور في خروج الكويت من غرفة الانعاش الا يعتبر كلام الوزير في وسيلة اعلامية بلاغا عاما للنائب العام، ولو لم يطلب الاخوان جلسة خاصة يمر هذا الموضوع مرور الكرام بدلالاته الخطيرة. من المفترض اتخاذ اجراء في ذلك

الصالح: لا توجد استثمارات مضمونة فهي معرضة للربح والخسارة ومحكومة بأوضاع سياسية واقتصادية عالمية

الصالح: الحكومة بشر معرضون للخطأ والصواب مادامت تعمل بجد واجتهاد

الصانع: كلام شعيب الموزيري صحيح والدليل تقارير ديوان المحاسبة

الفضل: الموزيري أثبت أن الحكومة مهزومة إعلامياً ولا تستطيع الدفاع عن نفسها

دشتي: ديوان المحاسبة يؤكد أنه لا إستراتيجية واضحة للاستثمار في الهيئة

المليفي: الحكومة دائماً ما تقف موقفاً سلبياً تجاه الشائعات والاتهامات

معصومة: المجلس قدم للحكومة طوق النجاة لتأخذ حقها باللجوء إلى القضاء

القلاف: نحن امام افتراءات لم تأت من نائب بل من وزير فكيف صار وزيراً؟

التميمي: القيادات هم منابع الفساد في كل وزارات الدولة

تمتة المنشور ص6
صحة ما قدم من ملاحظة من خلال شركتين متخصصتين، وهذه التقارير أفادت بان ما تم القيام به كان للحماية وليس للمضاربة، ودلالة على ذلك ما نتج من ارتفاع غير عادي للاصول تضمنها تقارير ديوان المحاسبة. وبالتالي غير صحيح خسارة المؤسسة 300 مليون وجميع المبالغ أعيدت للمؤسسة في شكل أرباح. وذكر أيضا في اللقاء ان التامينات استثمرت في شركة مبلغ 114 مليون دينار وخسرت، والصحيح ان المؤسسة استثمرت في شركة جلوبال 314 مليون وان المؤسسة استثمرت 223 مليون، وتقدر القيمة الحالية بحدود 130 مليون دينار. وذكر كذلك في اللقاء خسارة التامينات 1880 مليون دينار في ميزانية 2009/2008، وهذا غير صحيح، فمجموع عوائد التامينات 6164 مليون دينار حتى 2008/31/31 ومعدل العائد السنوي 7.1٪ وهو أعلى من معدل الاقتراض في نموذج الاكتواري. وللتأكيد على أن الانخفاض كان مؤقتا حققت المؤسسة 967.2 مليون دينار في العام التالي. ونلاحظ أن جميع الدول حققت نفس الارقام، والكويت لم تكن بعيدة عنها، بل كانت احسن من تلك السياسة المتحفظة التي تحقق العوائد.

● وكسل وزارة الاشغال: الإجراءات التنفيذية تصر بلجنة المناقصات والفتوى والتشريع وديوان المحاسبة وجميع المشاريع التي تصد المشاريع هي جسر جابر وطريق الجبراء وتمت موافقة مجلس الأمة عليها، وتم طرح ترسيبها من قبل لجنة المناقصات. جسر جابر هو مشروع طوله 36 كيلومترا 26 كيلو منه يمر في جزء بحري ارتفاعه من 24/13 مترا بالإضافة الى وجود جزيرتين شمالية وجنوبية وهدفها تحقيق انسيابية حركة المرور وتوفير المساحات للأطفال والترفيه وأعمال الدفان لعمل تقاطعات لربط الجسر مع وصلة الدوحة كجسور الجسر هناك جزر صناعية وتحمي خدمات الجسر كلفتها 370 مليون دينار من اصل الكلفة المالية، وكلفة المتر المربع 671 ديناراً للمتر المربع.

● ديويسف الزلزلة: كنت اتمنى أن تقوم الحكومة بدورها في الرد على هذه الادعاءات عن طريق القضاء لأن الآن الحقائق ظهرت، لأن هذا الشخص كان بالحكومة واعطى انطبعا للناس بان هذه الارقام صحيحة، فلماذا لا تكون هناك ردة فعل من الحكومة، ومن اكبر الاخطاء للحكومة أنه عندما تنتهك لا ترد، وعندما رايت ما قدم الآن صدقتهم، فلماذا فعلتم منذ ظهور الوزير السابق في البرنامج؟ هل يعقل هذا السلوك من الحكومة؟ وكنت اتمنى أن هذا الأمر ينسحب على كل الجلسات الخاصة، ومن هذا المنبر اطلب الحكومة بان تقوم بدورها بالقضايا ضمن هذا الشخص لإظهاره أرقاما خاطئة واكاذيب كثيرة تجاه صمت الجبور للحكومة.

واتمنى من الحكومة ان يكون لها ناطق رسمي يتصدى لهذه الأكاذيب. خالد الشليمي: في البداية استغربت من شكر الحكومة للمجلس للمبادرة بهذه الجلسة وهي التي يفترض ان تشكل لجنة تقصي الحقائق في مجلس الوزراء حول ما قاله شعيب الموزيري وهو رجل فاضل وأداؤه جيد في الحكومة السابقة، نائب سابق ينتقد الحكومة والمجلس ينتصر لها ويدافع عنها، واذا لم يكن الكلام حقيقيا فيجب ان يحاسب هذا الوزير سواء شعيب أو غيره، وفي 2008 ديوان المحاسبة يذكر ان أغلب الشركات تدفع مبالغ



نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج

تشكيل مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج

للدورة النقابية 2013 - 2016

على أثر الانتخابات التي أجريت يوم الثلاثاء الموافق 2013/02/05

1 - د. فلدغوش شبيب العجمي	رئيس مجلس الإدارة (بالتزكية)
2 - خالد صالح العويصي	نائب الرئيس (بالتزكية)
3 - ناصر عبدالله الهاجري	أميناً لـسر (بالتزكية)
4 - يعقوب يوسف الوغاني	أمين السر المساعد (بالتزكية)
5 - عادل ناصر التميمي	أميناً للمندوب (بالتزكية)
6 - طلال هلال الشمري	عضواً
7 - طلال أحمد الكندري	عضواً
8 - عبدالهادي ذعاذع السهلي	عضواً
9 - عبدالعزيز محمد العجمي	عضواً
10 - فالج سعد العسكر	عضواً
11 - راشد علي المري	عضواً
12 - حازم يوسف العنزري	عضواً
13 - فهد مناحي العازمي	عضواً
14 - فواز بنندر العتيبي	عضواً
15 - خالد محمد الدوسري	عضواً

ويؤكد مجلس إدارة النقابة المنتخب للدورة الجديدة 2013/2016 حرصه على التعاون والتكاتف وبذل كل جهد ليحقق بمشيئة الله للعمال الانجازات ويعزز المكتسبات التي ترفع من مستوياتهم الوظيفية وتحسن من أحوالهم المعيشية والاجتماعية، ولن يدخر مجلس الإدارة وسعاً في متابعة كافة القضايا التي تهم الموظفين بمختلف قطاعات الشركة سواء في الوفرة أو الخفضي أو المكتب الرئيسي.

مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج



نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج

تشكيل مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج

للدورة النقابية 2013 - 2016

على أثر الانتخابات التي أجريت يوم الثلاثاء الموافق 2013/02/05

1 - د. فلدغوش شبيب العجمي	رئيس مجلس الإدارة (بالتزكية)
2 - خالد صالح العويصي	نائب الرئيس (بالتزكية)
3 - ناصر عبدالله الهاجري	أميناً لـسر (بالتزكية)
4 - يعقوب يوسف الوغاني	أمين السر المساعد (بالتزكية)
5 - عادل ناصر التميمي	أميناً للمندوب (بالتزكية)
6 - طلال هلال الشمري	عضواً
7 - طلال أحمد الكندري	عضواً
8 - عبدالهادي ذعاذع السهلي	عضواً
9 - عبدالعزيز محمد العجمي	عضواً
10 - فالج سعد العسكر	عضواً
11 - راشد علي المري	عضواً
12 - حازم يوسف العنزري	عضواً
13 - فهد مناحي العازمي	عضواً
14 - فواز بنندر العتيبي	عضواً
15 - خالد محمد الدوسري	عضواً

ويؤكد مجلس إدارة النقابة المنتخب للدورة الجديدة 2013/2016 حرصه على التعاون والتكاتف وبذل كل جهد ليحقق بمشيئة الله للعمال الانجازات ويعزز المكتسبات التي ترفع من مستوياتهم الوظيفية وتحسن من أحوالهم المعيشية والاجتماعية، ولن يدخر مجلس الإدارة وسعاً في متابعة كافة القضايا التي تهم الموظفين بمختلف قطاعات الشركة سواء في الوفرة أو الخفضي أو المكتب الرئيسي.

مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج



عدنان عبدالصمد ومبارك النجادة ويعقوب الصانع، ود. صالح العتيقي



فيصل الكندري وعادل الخرافي



سيد حسين القلاف ونكري الرشيدى وانس الصالح وهاني حسين

المؤسسات الحكومية المالية لا تقوم بالمغامرة في الاستثمارات المشاركة فيها

الصالح: الحكومة حريصة على حماية المال العام وتعزيز النزاهة في المحافظة عليه

استثمارات بها خسائر، والعبارة فيما رأيناه من مقارنة، وتلا بياناً آخر مكتوباً جاء نصه كالتالي:

تلا الأمين العام توصية نصها كالتالي:

تقوم الحكومة وفقاً لقانون حماية المال العام باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية المال العام وفي حالة صحة تصريحات الوزير السابق ومحاسبته في حال عدم صحة تصريحاته.

● **علي الراشد:** نتوجه بالشكر للفريق الحكومي. توصية أخرى: نطلب تقصي الحقائق حول تضارب مصالح مسؤولي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حيث أن اللجنة التشريعية هي المختصة بطلب تكليف التشريعية بهذه المهمة. (موافقة عامة)

توصية أخرى: نطلب من الحكومة اتخاذ جميع الإجراءات القانونية فوراً تجاه الوزير الأسبق الموزير وفق قانون محاكمة الوزراء. (موافقة)

● **علي الراشد:** نشكر مقدمي طلب الجلسة الخاصة. ● **مقصود:** الصحافون ولكن نطلب بامانة الصحافة ولا يتم تأليف القصص على هدى ومزاج الصحافون ونطلبهم باحترام المجلس ولا يتم تأليف قصص الصحف. ● **علي الراشد:** ترفع الجلسة الساعة 2,12 دقيقة.

الفساد في كل وزارة، الفساد في القيادات ويجب محاسبتهم، هذا المجلس سيقصت من كل فاسد في البلد.

● **فيصل الدويسان:** يجب أن نكون منصفين نريد الإشادة بهذا الوزير الذي رتب لنا هذه الجلسة نعلم نريد الخروج من هذه الجلسة ليس لتبرئة الضمير فهل هذا يا معالي الوزير نهج الحكومة؟ أي نهج وكم نهج عندكم؟ هذا بيدكم إذا كنتم تحترمون عقولنا فغيروا نهجكم وهذه الحكومة أحياناً تضحك علينا عبر الكلمات الفضاضة والرثانة، هل هناك احترام للمواطن؟ هذا البرنامج مجرد كلمات جرداء.

● **بدر السعد:** من ناحية خسارة بنك البحرين العربي، وقرأ سطوراً من تقرير الديوان، لا يمكن حصر الخسائر إلا بعد انتهاء عملية التصفية، تقرير ديوان المحاسبة هو البيانات المالية المدققة ونحن لسنا باللائمة نحن بشر نعمل ونخطئ، والنتيجة خلال عشرين سنة الهيئة أفضل صندوق وخلال عشر سنوات ثاني أفضل صندوق، وما تعرف اسم الشركة التي تحدثت عنها الوزير وإذا نكرها سنعرف هذا الكلام.

● **حمد الحمضي:** ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة حقيقي، نحن لا نأخذ خسائر الدفترية، نعم عندما خسارت لكن أداء المؤسسة مقارنة بباقي الجهات كان أفضل من غيرها.

● **أنس الصالح:** الحكومة تحترم هذا المجلس وتقدره والتعاون هو هدفنا المنشود.

● **علي الراشد:** تقرأ من ديوان المحاسبة يتكلم عن جملة

هناك وزراء شرفاء ومسؤولون شرفاء أكفاء، وأقول للموزير: كنت أتمنى أن يكون لك «أكتشن» أو مبادرة.

عندي ملاحظة على عرض الإخوان في الأسعار فهذه ليست طريقة لعرض أسعار بالمقارنة بين الدول الأخرى.

● **خالد العودة:** هناك إشارات يجب أخذها بعين الاعتبار وهي أن حكومتنا منزهة إعلامياً فيجب أن تخاطب الناس وبالشعار، يجب أن نؤصل ثقافة جديدة وهي أن تواجه الحكومة، وتبادر أحد رؤساء الأمانة، ويقول احد رؤساء التحرير في الصحافة العربية، جهاد الخازن، على ما يجري في الكويت: ان مصيبة السياسة الكويتيين انهم يعطون صورة مشوهة عن الديمقراطية في المنطقة بأكملها.

فما الذي منعه من الذهاب الى النيابة العامة ويقول ان هناك اعتداء وسرقات على المال العام؟! يجب على الحكومة ان تبادر الى اتخاذ هذه التصريحات الجميلة ويجب ان تكفل لجنة حماية المال العام بفحص ملفات التامينات الاجتماعية وعلامات الاستفهام في الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة.

● **عبدالله التميمي:** الفساد الكل مسؤول عنه حتى السلطة التشريعية نحن أمام مسؤولية كبيرة وهي مكافحة الفساد، عفا الله عما سلف، يجب غلق قضية الفساد وعندما فرح الموزير أين دور الحكومة؟ من الناطق الرسمي عن الحكومة؟ منابع



صالح عاشور وعصام الدبوس وانس الصالح

يكون هناك ناطق رسمي للدولة حتى لا يتم تضخيم الأمور. ● **عادل الجارالله:** بالنسبة لصديقي شعيب الموزير وتربطني به علاقة منذ سنوات، فهو شخص تكلم مثل ما تكلم الباقون ولكنه انقذ في انه كان وزيراً وما كنا نسمعه في الإعلام، لكن كم وزيراً من 62 الذي اليوم يطلع من الحكومة ويتنقد بغض النظر عن الأخطاء والشكوك والملاحظات؟ يجب ان يكون هناك تشريع معين حتى يكون الوزير تحت طائلته بعد ثلاثاً: ان تقييم اى اى كلام الشارع موجود به كلام شعيب، مطلوب من وزير الإعلام ان تكون هناك ثقافة عامة تتبناها الحكومة لأنه ليس كل وزير «حرامي»، بل

القانوني. ● **أحمد لاري:** نريد ان توجه استثماراً أو جزءاً منها داخل الكويت ونستطيع خلق بيئة استثمارية جيدة، فلدينا طاقات وعقول جيدة ففي فلندا وجهت الاستثمارات في صناعة العقول وصدرتها الى العالم ويجب توجيه جزء من استثماراتها الى الثروة البشرية، أجواء الاستقرار والوفرة كلها عناصر تعزز ذلك التوجه.

وزارة الأشغال لها دور كبير في التنمية في حيث تطوير الطرق، وأسعار الطرق متوازنة وبعيدة عن التهويل الإعلامي، أنا وقعت مع الإخوان على انه خلال اسبوعين اذا كانت تصريحات الموزير غير حقيقية فستتخذ الإجراءات القانونية، وأتمنى ان

الحكومة ساكتنا في هذه القضية، الموضوع عرض في 2012/12/17 واليوم نحن في 2013/2/7، نحن قدمنا لكم اليوم طوق النجاة ووسيلة للحكومة لتأخذ حقها باللجوء الى القضاء، وعندكم محكمة وزراء فلا بد ان يكون هناك تحمس حكومي في هذا الاتجاه، فالناس تمشي وراء الكذبة ويشعرون بجاذبية الكذب والخداع.

الحكومة وأجهزتها المعنية الكرة في ملعبها وعليها عدم تفويت الفرصة لتأخذ حقها، نعم عندما علامات استفهام كثيرة ولكن لا ينبغي ان نعيق الأداء، وترفض البسر في المال العام بالاتكيد، فمؤشر هدر الإنفاق على المشاريع في الكويت مؤشر خطير، ولكن لا تتسوا حككم

لاري: أطالب بتوجيه استثماراتنا لصناعة العقول والاستثمار البشري

● **عصومة الجبارك:** الفريق الحكومي وضع النقاط على الحروف وهذا يمثل نموذجاً رائداً للجلسة الخاصة أدت الدور المطلوب منها، الوزارات كلها فيها إدارة إعلام وعلاقات عامة وموظفين وأجهزة لكن ما هو الدور الذي تقوم به هذه الوزارات؟ لا شيء، الوزارة لا تقوم بتسويق سياسات الحكومة إعلامياً، ولو لم تعقد هذه الجلسة لم تحرك

الجارالله: ضرورة وجود تشريع ليكون الوزراء تحت طائلته بعد خروجهم من الوزارات

بسم الله الرحمن الرحيم يقول الحق سبحانه وتعالى في محكم التنزيل: (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان، إنه كان ظلوماً جهولاً) 72 الأحزاب. مدير الأفاضل/ رئيس مجلس الأمة الموقر

الأخوة والأخوات أعضاء المجلس المحترمين

الطيب لنا في البدء أن نتقدم من الأخوة الأعضاء مقدمي الاقتراح بوافر الشكر والتقدير على المبادرة بتخصيص جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع بما ينطوي عليه من أبعاد وآثار بالغة الخطورة على مختلف الأصعدة والمستويات، مؤكداً حرص الحكومة الصادق على عمل على تجسيد معاني القسم العظيم الذي أديناه جميعاً وأن نبذل قصارى الجهد لتنفيذ توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه السديدة ونصائحه الحكيمه لما يحقق رغبة الكويت الغالبية وازدهارها.

بيان الحكومة أمام مجلس الأمة في خصوص موضوعات الحوار الإعلامي مع النائب والوزير السابق شعيب الموزير

معرضون للخطأ والصواب طالما حرصنا على ان نعمل بجد واجتهاد ونتوقع ان يشوب العمل في اجهزتنا المختلفة شيء من الخلل، ودورنا جميعاً في ان نعمل للحد من اسباب هذا الخلل وتقويمه ان وجد ومحاسبة كل مقصر او متهاون. وأخيراً فإننا نكرر الشكر العميق الى الاخوة اعضاء مجلس الأمة الموقر على ان اتاحوا للحكومة فرصة طيبة لكي تكشف من هذا المنبر للمواطنين جميعاً الحقيقة الكاملة والمعلومات الصحيحة وحتى يعلم الجميع الجهد الذي يبذل للمحافظة على المال العام، ولا شك اننا وقد استمعنا الى الملاحظات والمسورات والأفكار القيمة التي طرحت في هذه الجلسة حول هذا الموضوع، فإن الحكومة تؤكد على انها ستكون جميعها موضع الاهتمام والدراسة المتأنية لما يشكله ذلك من إضافة جوهرية لتنمية الاستثمارات والحفاظ على المال العام. ان الحكومة تدرك تمام الادراك مسؤولياتها واجباتها حيال الكويت الغالية وأهلها الأوفياء وتبذل كل جهد وتوضيحه في سبيل رفعتها وازدهارها ولقد أعلنت صراحة أمام مجلسكم الموقر انها ابدأ لن تقلل من تخذلها ولن تقابل احسانها وكرمها عليها إلا بحسن الولاء والاخلاص ورد الجميل. حفظ الله الكويت وأدام

الحوار المشار إليه. بعد ان استعرضنا جميع الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع، أود أولاً ان أؤكد على حقيقة تعلمها جميعاً وهي ان التصدي لظاهر الفساد ومواجهة المفسدين يتم من خلال اتباع سبل وقنوات محددة وواضحة بما يكفل القضاء عليها وتطوير آتارها، وبذل الجهد للتحقق من صحة المعلومات والبيانات قبل نشرها عبر وسائل الاعلام المختلفة بما يترتب على ذلك من اضرار بالصالح العام والتشكيك بجهود أخوة يعملون بكل نزاهة واخلاص. كما اود ان اشير الى ان المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والذي بدأ العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية خلال شهر نوفمبر 2012 قد نصت المادة 20 منه على انه على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد ومنها الاعتداء على المال العام، الإبلاغ عنها وتقديم ما لديه من معلومات حولها، كما نظمت المواد 39 و40 و41 و42 برنامج حماية المبلغ عن جرائم الفساد وبما يشجع المبلغين وصولا الى حماية المال العام، والتأثير والوزير السابق اذا ما توافرت لديه معلومات جديده حول التعدي على المال العام ان يلجأ اليه استخداما لحقه كمواطن واداء لدوره وواجبه الوطني، وهو ما يستوجب ايضا على كل مواطن مخلص لا يتأخر في المبادرة لتقديم كل ما لديه من معلومات بشأن اي تجاوز على المال العام دون تردد تجسيدا لواجبه الوطني. اننا في الحكومة - كحال باقي الدولة والمجتمعات - بشر

الوزير ثم مجلس الأمة عملاً بأحكام المادة 150 من الدستور. وكذلك يعرض موقف الاستثمارات الحكومية الكويتية من خلال الميزانية العامة للدولة على مجلس الوزراء ثم يحال الى مجلس الأمة ويتم مناقشة هذه الميزانية في لجنة الميزانيات والحساب الختامي، مناقشة واسعة ثم يتم اجلاس متتالية ويوافق عليها مجلس الأمة وتصدر بقانون أيضاً عند اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية والذي يكون مصحوباً بتقرير ديوان المحاسبة عليه متضمناً ملاحظاته. سائلاً: ان الكثير من التقارير الصادرة من العديد من المؤسسات الدولية المتخصصة تشيد بكفاءة المؤسسات الحكومية المالية الكويتية وهي تمثل شهادة موضوعية معبرة هي موضع فخرنا واعتزازنا تقديراً لمكانة هذه المؤسسات المعروفة. سابعاً: ان اعداد وتنفيذ المشروعات التي تقوم بها وزارة الأشغال العامة تحكماً قواعد وأسس واضحة تكفل استيفاء افضل الشروط والمواصفات والأسعار، وتخضع جميع اجراءاتها للجهات الرقابية المختلفة وتحرس دائماً على موكبة آخر التطورات في كل ما يحقق الصلحة المشتركة. وحرصاً على تبيان كل الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع، فإنني استأذن المجلس الموقر بأن يسمح للأخوة المسؤولين في كل من الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات ووزارة الأشغال العامة بعرض وشرح الروايات التفصيلية على كل ما اثر من نقاط في

الربح والخسارة ومحكوم بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في العالم والعبارة بالسعي الى تقليل فرص الخسارة وزيادة الربح وهو المعمول به تحقياً لما يعرف باسم السياسة التحفظية التي تلزم بها جميع استثماراتنا. ثالثاً: ان تقييم اى اى مؤسسة مالية لا ينطلق في مناسبة محددة، وإنما يتم من خلال متابعة عدداً من حسابية واقتصادية خلال فترة زمنية محددة نسبياً ولذلك فمن المهم مطالعة نتائج الاستثمار عبر سنوات متعاقبة ومعدل الأداء خلالها لكي نصل الى حقيقة التقييم الموضوعي لأداء المؤسسة المالية. رابعاً: انه يجب دائماً مقارنة أداء المؤسسة المالية مع المؤسسات المماثلة سواء داخل الكويت أو خارجها ومؤشرات الأسواق العالمية لقياس الأداء الحقيقي والفعلي لهذه المؤسسة لكي يتم التحقق من نجاحها أو فشلها. خامساً: ان المؤسسات المالية تشيد بكفاءة المؤسسات الحكومية المالية الكويتية وهي تمثل شهادة موضوعية معبرة هي موضع فخرنا واعتزازنا تقديراً لمكانة هذه المؤسسات المعروفة. سابعاً: ان اعداد وتنفيذ المشروعات التي تقوم بها وزارة الأشغال العامة تحكماً قواعد وأسس واضحة تكفل استيفاء افضل الشروط والمواصفات والأسعار، وتخضع جميع اجراءاتها للجهات الرقابية المختلفة وتحرس دائماً على موكبة آخر التطورات في كل ما يحقق الصلحة المشتركة. وحرصاً على تبيان كل الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع، فإنني استأذن المجلس الموقر بأن يسمح للأخوة المسؤولين في كل من الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات ووزارة الأشغال العامة بعرض وشرح الروايات التفصيلية على كل ما اثر من نقاط في

الإعلامي أو واقعة أشار إليها والتفاصيل الدقيقة بالأرقام والحسابات لهذه الموضوعات والوقائع بكل شفافية ومصداقية ووضوح. والأخوة والأخوات أعضاء المجلس المحترمين قبل ان يبدأ الأخوة المسؤولون بالرد على الاتهامات والتساؤلات التي وردت بالنسب الاعلامي فقد يكون من المناسب الإشارة الى بعض الحقائق التي يجب أن تكون تحت نظرنا وتوجز في التالي: أولاً: نتوجه بجزيل الشكر والتقدير لمبادرة الاخوة أعضاء المجلس الموقر في طرح هذا الموضوع على بساط البحث وتحضير جلسة خاصة له، مما يعكس حرص المجلس العام على المحافظة على المال العام وضمان حسن إدارة استثماراتنا الوطنية وكفاءة أداء مؤسساتنا المالية، وبما يعد فرصة طيبة للأجهزة الحكومية المعنية للرد على ما تضمنه الحوار التلفزيوني من معلومات غير صحيحة وتوضيح موقف المسؤولين في هذه الأجهزة وما يبذلونه من جهود مخلصة وعمل دؤوب في الحفاظ على المال العام وتنمية استثماراتها. ثانياً: ان المؤسسات المالية والمصرفية الكويتية لا تقوم بالمغامرة في الاستثمارات التي تشارك فيها ولكنها تستثمر اموال الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة في استثمارات متنوعة في جميع انحاء العالم بعد الدراسة والتأكد من جدوى هذه الاستثمارات اخذاً بالاعتبار العائد والمخاطرة وأن طبيعة عمل الاستثمار انه ليست هناك استثمارات مضمونة، وإنما اي استثمار معرض

الغايات الوطنية المهمة وأن مجلسكم الموقر شريك في هذه المسؤولية. تمد الحكومة يد التعاون إليه بإرادة جادة صادقة وحرص أكيد على تأمين المقومات الكفيلة بممارسته لدوره التشريعي والرقابي، وأن الحكومة على ثقة بأن يبذلها المجلس ذات الحرص الذي يمكنها من أداء مهامها واجباتها على أساس ثقة الوطين والمواطنين، وهو التطبيق الصحيح لأحكام الدستور نصاً وروحاً مع التاكيد على ترجيحها بأي نقد موضوعي هادف أو اقتراح يسهم في تصويب جهودها ويشكل إضافة عملية تحقق مصلحة الوطن والمواطنين، وهو ما أكد به برنامج عمل الحكومة الذي تم استلامه من قبل مجلسكم الموقر بما تضمنه من مرتكزات وأولويات تناولت هذا الجانب بصورة جادة وحاسمة. ومن ذهبت الاموال العامة من ترحب بالاستجابة الى مناقشة الموضوع المطروح أمام مجلسكم الموقر لا تحقيق للحقائق في إطار مهام مجلس الأمة الموقر.

وفي إطار هذه المبادئ سنعرض على مجلسكم الموقر الرد على ما تناوله الأخ الفاضل النائب والوزير السابق شعيب الموزير في حوارها الإعلامي بأحد البرامج التلفزيونية تحت عنوان «أين ذهبت الاموال العامة من الاتهامات والتساؤلات المتعلقة بخسائر كل من الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجال الاستثمار وكذلك ما اتصل منها ببعض مشاريع وزارة الأشغال العامة وموقف كل جزئية تناولها الحوار

على أعتاب مرحلة جديدة في مسيرة العمل الوطني من تاريخ البلاد تواجه فيها تحديات كبيرة ومشكلات جسام على مختلف الأصعدة تتطلب منا مجلساً وحكومة أن تكون عند مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقنا، وأن نعمل جميعاً على بناء كويت المستقبل كويت الديمقراطية كويت الحرية والعدل والمساواة كويت الرفاه والرخاء كويت الأمن والاستقرار كويت الرفعة والعزة والكرامة». والزاماً بأحكام الدستور وتنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه من أنه لا حماية لفاقد ولا تستر على فساد أو إخفاء لمعلومات أو تعقيب لحقائق وان المال العام له حرمة وحمايته والدور عنه واجب وطني، فقد طرح سمو رئيس مجلس الوزراء أمام مجلسكم الموقر ملامح وتوجهات العمل الحكومي في هذه المرحلة الجديدة ومنها الالتزام بتفعيل الاجراءات الكفيلة بحماية المال العام وتعزيز النزاهة والأمانة والشفافية في المحافظة عليه من خلال السعي الدؤوب لمواجهة جميع أشكال الفساد وأنواعه والقضاء على أسبابه والمبادرة الى اتخاذ اجراءات فاعلة جادة تمثل جهداً متكاملاً يحقق الاهداف المرجوة في الحد منه وتجسد الشفافية والعدالة، وبحسبان ان القضاء على الفساد هو واجب وطني ومسؤولية المواطنين جميعاً وليس الحكومة فقط لما يؤدي اليه ذلك من تحقيق استقرار المجتمع وأمنه وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. كما تعهدت الحكومة في ذات الكلمة أن تسعى الى تحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم يقول الحق سبحانه وتعالى في محكم التنزيل: (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان، إنه كان ظلوماً جهولاً) 72 الأحزاب. مدير الأفاضل/ رئيس مجلس الأمة الموقر

الأخوة والأخوات أعضاء المجلس المحترمين

الطيب لنا في البدء أن نتقدم من الأخوة الأعضاء مقدمي الاقتراح بوافر الشكر والتقدير على المبادرة بتخصيص جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع بما ينطوي عليه من أبعاد وآثار بالغة الخطورة على مختلف الأصعدة والمستويات، مؤكداً حرص الحكومة الصادق على عمل على تجسيد معاني القسم العظيم الذي أديناه جميعاً وأن نبذل قصارى الجهد لتنفيذ توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه السديدة ونصائحه الحكيمه لما يحقق رغبة الكويت الغالبية وازدهارها.

الأخوة والأخوات أعضاء المجلس المحترمين

ينص الدستور في المادة 17 منه على أن للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن». كما تنص المادة 26 منه على أن: «الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقياسين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم الصلحة العامة ولا يولى الاجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون». لقد أكد سمو رئيس مجلس الوزراء أمام مجلسكم الموقر «ان الحكومة تدرك أنها اليوم